قـوانين الديالكتـيك تجـري على عـالم المادة وعـالم الإدراك والفكر الإنسـاني على السواء، في حين أن قوانين المادة لاتوجد في الفكرة ذاتها،وبالتالي فـالإدراك والفكر البشري لاينمو ديالكتيكياً تبعاً لحركة المادة كما زعمت الماركسية (٢) .

وبناءً على إخـضـاع حـركـة الفكر لحـركـة المادة في الفكر الماركـسي سنلاحظ انعكاس هذا على الأدب وتطوره باعـتـبـاره خـاضـعـاً لتطور وسـائل الإنتـاج،وتطور المجتمع الخاضع بدوره للبنية الإقتصادية العامة .

ويناقش مـفكر إسـلامي آخـر فكرة التطور لدى علمـاء النفس والإجـتـمـاع الآخرين مؤكداً وجـهـة النظر الإسـلامـيـة من التطور بشكل عـام . فيـرى أن الفطرة الإنسانية ثابتة وليست متغيرة على مر التاريخ الإنساني في نزوعها إلى إشباع حاجاتها الثابتة ، ولكنّ التغيّر إنما يحدث في وسائل إشباع هذه الحاجات وهو يخضع للتطور العلمي على مر العصور ، بل إن هذه الوسائل والأدوات والآلات المستحدثة هي في ذاتها تعـبير عن الفطرة الإنسانية من حيث قدرة الإنسان على (التفكير التصوري) والرغبة الدائمة في التحسين (٣) .

وبهـذا فلا عـلاقة للتطور العلمي بوضع النفس الإنسانية وفطرتها،فهـذه النفس قد تكون فاسدة في المجتمع البدائي والمجتمع التكنولوجي المتطور على السواء ، كما قد تكون سائرة نحو الصلاح في المجتمع القديم والحديث معاً،وذلك بناء على طبيعة التوجيه التي توجه إليه هذه النفس .

إن الذي يلاحظ على التفسيرات السابقة لحركة التطور أنها جـميعاً تُخضِع الإنسان لموثرات مادية أو اجتماعية – مادية خارج إرادته التي ميّزه الله بها عن سائر الخلق ، وبـهـذا فـهي تلغي هذه الإرادة أو تخضـعـهـا لقـوانين جـبـرية عـمـيـاً من خـارج الإنسان أو في ذاته نفسها .

وإذا كان التصور الإسلامي يؤكد فكرة (الثبات)،وهي تعني عنده الإطار العام والمحور الثابت للقيم الأساسية عن الكون والإنسان ، فإن ذلك لايعني تجميد حركة